مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

السياسة الامريكية تجاه المملكة العربية السعودية في عهدي (ترامب وبايدن)

م.م زهراء امير حسن
جامعة بغداد/ مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية والدولية
Zahraa.a@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص

اكتسب موضوع السياسة الخارجية الامريكية تجاه المملكة العربية السعودية اهمية كبيرة، لما تتمتع به هذه المملكة من قوة اقليمية ونفوذ كبير، خاصة في منطقة الشرق الاوسط، اضافة الى مكانتها الاستراتيجية والاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على سياسات الولايات المتحدة الامريكية ، لذلك اتسمت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية اتجاه المملكة العربية السعودية بالتحالف الاستراتيجي، على الرغم من اختلاف اولويات السياسة الخارجية واختلاف الخطاب السياسي مع تغير الادارات اذ شهدت العلاقة بين البلدين نوعا من التقارب في ولاية ترامب، بينما شهدت نوعا من التباعد النسبي في ولاية بايدن، وهذا ما يعكس طبيعة العلاقة الديناميكية بين البلدين وتحدياتها المتغيرة تبعا للظروف الاقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: (الولايات المتحدة الامريكية، المملكة العربية السعودية، السياسية الخارجية).

American Foreign Policy Toward the Kingdom of Saudi Arabia During the Trump and Biden Administrations

Assistant teacher. Zahraa Ameer Hasan
University of Baghdad/ Center for Strategic and International Studies

Abstract:

The subject of U.S. foreign policy toward the Kingdom of Saudi Arabia has gained considerable significance due to the Kingdom's regional power and substantial influence, particularly within the Middle East, as well as its strategic and economic importance, which exerts a direct or indirect impact on U.S. policymaking. Consequently, U.S. foreign policy toward Saudi Arabia has traditionally been characterized by a strategic alliance, even though foreign policy priorities and political discourse have varied across different administrations. During the Trump administration, the bilateral relationship experienced notable rapprochement, whereas under the Biden administration, it exhibited relative distancing. This

underscores the dynamic and evolving nature of U.S.–Saudi relations, reflecting the complexities and challenges shaped by changing regional and international contexts.

Keywords: (United States of America, Kingdom of Saudi Arabia, Foreign Policy).

المقدمة

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، تبرز بوضوح السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أحد المحددات الاساسية لمسارات التفاعلات الإقليمية والدولية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تشغل موقعا رئيسياً في الاستراتيجية الأمريكية. اذ تعد المملكة العربية السعودية من أهم الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة الامريكي في المنطقة، نظراً لما تمثله من ثقل اقتصادي وديني وسياسي، اضافة الى دورها المركزي في قضايا الامن الاقليمي وأسواق الطاقة العالمية. حيث أسهم هذا الموقع في جعل العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية علاقة مركبة تتحكم بها اعتبارات المصالح الاستراتيجية بقدر ما تتأثر بالتحولات السياسية داخل الولايات المتحدة الامريكية نفسها.

وبناءً على هذا، ينطلق البحث في دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية في عهدَي الرئيس دونالد ترامب (٢٠١٧–٢٠٢١) والرئيس جو بايدن (٢٠٢١–٢٠٢٥)، باعتبارهما مرحلتين اتسمتا باختلاف واضح في التصريحات السياسية ووسائل إدارة العلاقات الخارجية، مع استمرار بعض الثوابت الاستراتيجية. ففي الوقت الذي ركزت فيه إدارة ترامب على المقاربة البراغماتية القائمة على التعاون الامني وأولوية المصالح الاقتصادية، وتراجع الاعتبارات القيمية في ملفات مثل حقوق الإنسان، توجهت إدارة بايدن إلى إعادة إدماج البعد القيمي في الخطاب السياسي، مع محاولات لإعادة ضبط العلاقة مع المملكة العربية السعودية دون المساس بأهميتها الاستراتيجية.

اشكالية البحث

تتمثل اشكالية البحث في سؤال مركزي هو كيفية تأثير التحولات الاستراتيجية والسياسية في الولايات المتحدة الامريكية على طبيعة العلاقات مع المملكة العربية السعودية، ومدى انعكاس هذه التحولات على مستقبل الشراكة بين البلدين، لذلك فان الدراسة، وللوصول الى تصور واضح، تحاول الاجابة على التساؤلات الاتية:

١- ماهي الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية الامريكية تجاه المملكة العربية السعودية؟

٢- ماهي السياسية الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه المملكة العربية السعودية في عهد ترامب؟

٣- ماهي السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه المملكة العربية السعودية في عهد بايدن؟

٤- ماهو مستقبل الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية تتأثر بشكل مباشر بإدارة الحكومة الامريكية السائدة، اذ تميزت الشراكة بين البلدين بالتقارب في عهد الرئيس ترامب، بينما شهدت تباعد نسبي او علاقة متوازنة في عهد الرئيس بايدن، نتيجة لاختلاف اولويات السياسة الخارجية المختلفة.

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج منها:

١_ المنهج التاريخي: والذي ركز على البعد التاريخي للاستراتيجية الامريكية وتحديد نمط العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية.

٢- المنهج التحليلي: والذي يهدف الى تحليل سياسة الولايات المتحدة الامريكية في عهدي الرئيس ترامب وبايدن تجاه المملكة العربية السعودية.

المحور الاول

الخلفية التاريخية للعلاقات الامريكية-السعودية

ترجع بداية العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية الى مطلع القرن العشرين، منذ ان بدأت الشركات الامريكية تستكشف النفط في منطقة الخليج، وصولا الى اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، في عام ١٩٣٣ استطاعت شركة نفط "ستاندر كاليفورنيا" الامريكية بالحصول على امتيازات لمدة ستين عاما تغطي نطاقا جغرافيا واسعا من القسم الشرقي في المملكة، واوكلت القيام بهذه المهمة شركة "ستاندر العربية الكاليفورنية" والتحقت بها شركة تكساس في عام ١٩٣٤، وبعد ذلك تغير اسم الشركة واصبح شركة "النفط العربية الامريكية (ارامكو)"، وبهذا يعد النفط العامل الاساسي في اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، اذ بدأت عمليات شحن نفط المملكة الى الاسواق العالمية في عام١٩٣٩. (محمد، ٢٠٢٠،ص.٢٣)

شهدت العلاقات الامريكية-السعودية تطورا ملحوظا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد عكستها مقابلة الملك عبد العزيز ال سعود والرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت في عام ١٩٤٥ وعلى متن سفينة كوينسي، اذ اكد الملك السعودي خلال اللقاء برغبته في تطوير

الامتيازات النفطية للشركات الامريكية في المملكة العربية السعودية لزيادة عوائد النفط، ووضع هذا اللقاء الاساس بلمعادلة "الامن مقابل النفط" اذ التزمت الولايات المتحدة الامريكية بتوفير دعم امني وسياسي للملكة العربية السعودية لمواجهة التحديات الاقليمية، في مقابل ضمان استمرار تدفق النفط واستقرار سوق الطاقة العالمي (محمد،٢٠٢٠، ص.٢٥)

شكلت ازمة النفط في عام ١٩٧٣ نقطة تحول في مسار العلاقات الامريكية- السعودية، اذ استخدمت الدول العربية التي تنتج النفط، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، النفط كسلاح للضغط على الدول المؤيدة لإسرائيل خلال حرب تشرين الاول/اكتوبر، مما ادى الى توتر العلاقات بين البلدين، وانعكس هذا بشكل واضح على الاقتصاد الامريكي واسواق الطاقة العالمية، الا ان سرعان ما عمل البلدين على احتواء الازمة، اذ حرصت الولايات المتحدة الامريكية الى اعادة التعاون مع المملكة العربية السعودية من اجل ضمان استمرار امدادات الطاقة، وسعت المملكة للحفظ على موقعها كشريك اساسي في النظام النفطي العالمي.

وجسدت حرب الخليج علم ١٩٩٠-١٩٩١ نقطة تحول رئيسية في العلاقات الامريكية- السعودية، اذ وفرت السعودية المجال لوجود عسكري امريكي كبير داخل اراضيها للدفاع عن المملكة العربية السعودية والمساهمة في تحرير الكويت، مما ادى الى تعزيز في العلاقات السياسية والدفاعية بين البلدين، اذ كان هدف الولايات المتحدة الامريكية وراء تسليح المملكة هو الحفاظ على الاستقرار الاقليمي في ظل وجود العديد من التهديدات الاقليمية والدولية(موسى،٢٠١٢،ص ص. ٧٨_٧٩)

وبعد احداث ١١ سيبتمبر ٢٠٠١ توترت العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية، بسبب وجود عدد من السعوديين بين منفذي الهجمات منهم اسامة بن لادن القائد لـ "تنظيم القاعدة والذي يحمل الجنسية السعودية، وبذلك بدأت تشعر المملكة

بضغوط كبيرة من قبل الولايات المتحدة الامريكية خاصة بعد تصريح عدد من المسؤولين الامريكيين، الذي يدعون الى انهاء صيغة النفط مقابل الامن والاعتماد على نفط بحر قزوين وروسيا بدلا من النفط العربي، وعلى الرغم من تأثير هذه الاحداث على الرأي العام الامريكي الا ان العلاقات الرسمية بين البلدين بقيت متماسكة، بالأخص مع استمرار التنسيق في ملفات الارهاب، وتبادل المعلومات الاستخبارية، وقد اسهمت جهود الطرفين الى تفكيك العديد من الشبكات الارهابية(محمد، ٢٠٢٠،ص ص. ٣٦-٣٧)

اتبعت الولايات المتحدة الامريكية خلال مدة حكم الرئيس باراك اوباما (٢٠٠٩-٢٠١٧) سياسة مزدوجة تجاه المملكة العربية السعودية، اذ سعت الولايات المتحدة الامريكية الى تحسين موقفها في منطقة الشرق الاوسط خاصة بعد الحرب على العراق وافغانستان، وبين المحافظة على علاقتها الاستراتيجية مع المملكة العربية السعودية الذي تعد حليفا محوريا لتنفيذ بعض اهداف الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، وعلى الرغم من توجه سياسة اوباما لتقليص الوجود الامريكي في المنطقة الا انها لا تتخلى عن مصالحها الحيوية المتمثلة في حماية الممرات المائية واستقرار واردات النفط، وعلى اسلس ذلك استمرت العلاقات الامريكية- السعودية خلال فترة حكم اوباما قائمة على اساس المصلحة المشتركة، التي ابقت ثابتة على الرغم من اختلاف الادارات الامريكية المتعاقبة(محمود، ٢٠٢٢،ص. ١١٩)

ومن خلال ما تقدم تبين، ان العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية مرت بالعديد من المراحل اتسمت احيانا بالتقارب، واحيانا اخرى بالتوتر المحدود، الا انها حافظت على استمراريتها نظرا لتشابك المصالح الاستراتيجية بين البلدين، اذ يعد النفط والامن عاملين رئيسيين في توجيه هذه العلاقات، بجانب التعاون السياسي والعسكري، اضافة

الى ذلك اثبتت هذه العلاقة قدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقليمية والدولية، وهذا ما جعلها واحدة من اكثر العلاقات الثنائية اهمية في منطقة الشرق الاوسط

المحور الثاني

السياسة الخارجية الامريكية تجاه المملكة العربية السعودية في عهدي (ترامب وبايدن)

اولا: السياسة الامريكية تجاه السعودية في عهد الرئيس ترامب(٢٠٢٧-٢٠٢١)

شهدت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه السعودية خلال الولاية الاولى للرئيس ترامب تغييرا نوعيا في طبيعة ادارة العلاقات بين البلدين، اذ انتقلت من اطارها القائم على المصالح الاستراتيجية والالتزامات القيمية، الى نهج قائم على البراغماتية والواقعية السياسية، وهذا يبدو عكس توجهات السياسة الخارجية الذي اتبعها ترامب منذ توبه الرئاسة وما يطلق عليها ب مبدأ "امريكا اولا"، وهذا التحول منح المملكة العربية السعودية مكانة استراتيجية في الشرق الاوسط، بكونها حليفا اساسيا للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة.

(كويز & والخمليشي، ٢٠١٦)

عززت الولايات المتحدة الامريكية خلال ادارة ترامب التحالفات الاقليمية التي تكون قادرة على ضمان امن حلفاء الولايات المتحدة الامريكية، وحماية المصالح الاستراتيجية الامريكية، وهذا ما جعل المملكة العربية السعودية شريكيا رئيسيا في ادارة التوازنات الاقليمية، وخاصة في مواجهة النفوذ الايراني، وقد بدا ذلك واضحا خلال زيارة ترامب الاولى الى المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٧، اذ حملت هذه الزيارة دلالات استراتيجية وسياسية عميقة، وكانت بمثابة رسالة واضحة لاعادة الاعتبار للعلاقات الثنائية بين الطرفين بعد ان مرت بفترة فتور نسبي في عهد الرئيس باراك اوباما، كما مهدت الطريق لانطلاقة مرحلة جديدة قائمة على التعاون افضت بتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية (futureuae، ٢٠١٧)

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

على المستوى الامني، استمر التعاون العسكري بين البلدين بوصفه جزءا رئيسيا من الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين، اذ عززت ادارة ترامب هذا التعاون لمواجهة التهديدات الامنية المشتركة، لا سيما في مجال مكافحة الارهاب وتضمن هذا التعزيز تقديم المساعدات الامنية والعسكرية الامريكية للملكة العربية السعودية[١]، في ضوء اعتبار ايران هي مصدر التهديد الاساسي للشرق الاوسط، سواء من خلال نفوذها الاقليمي او برنامجها النووي، لذلك عززت الولايات المتحدة الامريكية التنسيق الامني والاستخباراتي مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج بصورة عامة للتصدي للنفوذ الايراني في المنطقة، اذ شكلت السعودية عنصرا اساسيا في استراتيجية "الضغط الاقصى" التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية بعد انسحابها من الاتفاق النووي الايراني، اذ وفرت المملكة العربية السعودية دعما اقليميا وسياسيا لهذه الاستراتيجية، في مقابل حصولها على تأييد امريكي لمواجهات التحديات الامنية التي ترى بانها مرتبطة بالسياسات الايرانية (حسن واخرون، ٢٠٢٥، ص.٥٠٨)

اما على المستوى الاقتصادي، شكلت العلاقات الامريكية مع المملكة العربية السعودية عنصرا رئيسيا في رؤية ترامب لدعم الدور الاقتصادي للولايات المتحدة الامريكية عالميا، اذ سعت ادارة ترامب الى جذب الاستثمارات السعودية، والعمل على ربطها بشكل مباشر بنمو الاقتصاد لامريكي، وفي التزامن مع ذلك لعبت الشركات الامريكية دورا متصاعدا في مشاريع التنمية داخل المملكة العربية السعودية، ولاسيما في اطار رؤية السعودية ٢٠٣٠ مما وسع قاعدة المصالح المتبادلة في العلاقة الثنائية، ومنح البلدين بعدا طويل الاجل يتجاوز الاعتبارات الامنية التقليدية. (وكالة الاناضول، ٢٠١٨)

اضافة الى ذلك، حافظت ادارة ترامب على تعاون متين مع المملكة العربية السعودية في ملفات الطاقة، اذ عززت ابعاد التعاون الطاقة مع المملكة، وابرمت العديد من صفقات

الطاقة الكبيرة بين البلدين، كما شجعت الولايات المتحدة الامريكية الاستثمارات السعودية في قطاعي الطاقة والبنية التحتية الامريكية، اذ عكست هذه العلاقة ادراكا امريكيا لأهمية الدور الذي تلعبه المملكة العربية السعودية في ضبط توازنات السوق النفطي، حتى في ظل تراجع الاعتماد المباشر على واردات النفط من منطقة الشرق الأوسط.

(خليل واخرون، ٢٠٢٥، ص ٤٥٣-٤٥٤)

على الرغم من التركيز على القضايا الامنية والاقتصادية في العلاقات الامريكية السعودية خلال فترة ادارة الرئيس دونالد ترامب، الا ان قضايا حقوق الانسان في المملكة العربية السعودية مثلت محورا خلافيا خلال هذه الفترة، اذ اتخذت الولايات المتحدة الامريكية موقفا متفاوتا من انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبتها المملكة العربية السعودية، فمن جهة لم تعطي هذه الادارة اهتماما كبيرا لهذه القضايا بالمقارنة مع الادارات السابقة، اذ ركزت اكثر على المصالح الاقتصادية والامنية في العلاقات بين البلدين، ومن جهة اخرى لم يتخذ ترامب موقفا واضحا من هذه الانتهاكات، بل اختار في بعض الاوقات تبرير تجاوزات المملكة العربية السعودية والدفاع عنها، كما هو الحال في قضية مقتل الصفحي جمال خاقشجي في عام ٢٠١٨ داخل القنصلية السعودية في اسطنبول، اذ امتنعت ادارة ترامب من اتخاذ اي اجراء من الممكن ان يلحق الضرر بلعلاقة الثنائية بين البلدين، اذ اكدت الولايات المتحدة الامريكية ان الحفاظ على الشركة مع المملكة يخدم المصالح القومية الامريكية، وخاصة في مجال الامن والاقتصاد، مما اثار انتقادات واسعة من المجتمع المدني الامريكي والكونغرس، وواجهت ادارة ترامب ضغوطا كثيرة من اجل التصدي لانتهاكات المملكة العربية السعودية، اذ تجسدت هذه الضغوط بمطالبات من الكونغرس لفرض عقوبات على المسؤولين السعوديين الذين تورطوا في قضايا حقوق الانسان، اضافة الى محاولات لتقييد المساعدات العسكرية

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

الامريكية للملكة العربية السعودية، كما وشهدت الساحة السياسية الامريكية مداولات واسعة بشأن موقف الادارة الامريكية من هذه القضايا، وفي محاولة ادارة ترامب للتوازن بين الضغوط المحلية والمصالح الاستراتيجية حاولت ان تتبنى نهجا معتدلا الى حدا ما، اذ انها لم تتخذ موقفا واضحا ضد المملكة العربية السعودية، الا انها بينت بعض من الانتقاد المحدود لبعض ممارساتها المتعلقة بحقوق الانسان(خليل واخرون، ٢٠٢٥، ص ٤٥٣-٤٥٤)

وتبين مما تقدم ان السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه السعودية خلال فترة رئاسة ترامب الاولى اتسمت بقدر عالي من البراغماتية القائمة على المصالح الاقتصادية والامنية، اذ عززت الولايات المتحدة الامريكية الشراكة الاستراتيجية مع المملكة العربية السعودية عن طريق التعاون العسكري والاستخباراتي المشترك، وركزت بشكل واضح على مواجهة النفوذ الايراني في منطقة الشرق الاوسط، فضلا عن دعم المشاريع الاستثمارية والاقتصادية المتبادلة ولا سيما في مجالي البنية التحتية والطاقة، ما اظهرت العلاقة بين البلدين مرونة كبيرة في التعامل مع القضايا الحساسة مثل قضية حقوق الانسان، اذ فضلت الولايات المتحدة الامريكية الحفاظ على متانة التحالف على التورط في الضغوط السياسية.

ونستنتج مما تبين ان السياسة الامريكية تجاة المملكة العربية السعودية تعكس نهجا متوازنا الى حدا ما بين المصالح الامنية والاقتصادية والاولويات الاستراتيجية من جهة، وبين القيود والضغوط السياسية المحلية من جهة اخرى، وهذا ما اثر بشكل واضح على العلاقة الثنائية بين البلدين خلال هذه الفترة.

ثانياً: السياسة الامريكية تجاه السعودية في عهد الرئيس بايدن (٢٠٢١-٢٠٢٥)

شهدت السياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس جو بايدن تحولا كبيراً في سياستها الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية وكان هذا التحول ملحوظا سواء في خطاباتها او في

توجاهاتها بلمقارنة مع الادارات الامريكية السابقة، وخاصة في ادارة ترامب التي اتسمت بقدر كبير من التقارب السياسي بين البلدين، اذ اعلن بايدن منذ حملته الانتخابية على تقييم العلاقات مع المملكة العربية السعودية، واكد على ان ادارته سوف تعطي اهمية اكبر لملفات حقوق الانسان، وانه سيسعى الى انهاء دعم الولايات المتحدة الامريكية للحرب في اليمن، كما اكد على ضرورة اعادة النظر في صفقات الاسلحة التي عقدتها ادارة ترامب مع المملكة العربية السعودية، وقد عكس هذا التوجه محاولة اوسع للربط لبن المصالح والقيم في السياسة الخارجية الامريكية. (الكونغرس، ٢٠٢٤)

وفي هذا السياق، اتسمت المرحلة الاولى من حكم الرئيس بايدن بلفتور النسبي في العلاقات مع المملكة العربية السعودية، اذ تجنبت الادارة الامريكية التواصل المباشر مع ولي العهد لسعودي، واكد بايدن ذلك بقوله " انه من الان فصاعدا سيتحدث فقط مع الملك سلمان في هذه المرحلة المسؤول الامريكي الكبير الوحيد المخول بالتحدث مع ول العهد السعودي الذي يشغل منصب وزير الدفاع هو نظيره وزير الدفاع الامريكي الجنرال لويد اوستن"، وقد فسر هذا السلوك بانه رساله سياسية هدفها ضبط العلاقات بين البلدين، وبذلك يمكن القول ان السياسة الجديدة التي اتبعها الرئيس بايدن قد تشكل ضغطا كبيرا على المملكة العربية السعودية، اذ تأمل ادارة الرئيس بايدن ان هذا الضغط يدفع السعوديين الى السعي لاسترداد مكانتهم من خلال تنفيذ اصلاحات داخلية والانسحاب من اليمن. (خلف، ٢٠٢٥، ص.٢٠٦)

اولى الرئيس الامريكي بايدن اهمية كبيرة للاتفاق النووي الايراني بوصفه احد القضايا الاكثر تأثيرا في اعادة تشكيل علاقات الولايات المتحدة الامريكية الاقليمية، وخاصة مع حلفائها في الخليج، واكد على ضرورة اعادة الولايات المتحدة الامريكية الى الاتفاقية والنظر في رفع العقوبات، واشار بايدن الى فشل سياسة " الضغط الاقصى" التي اتبعتها ادارة ترامب

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

واكد على انها ادت الى زيادة التوتر، واعتمدت ادارة بايدن مبدأ "الامتثال مقابل الامتثال" عن طريق اطلاق مفاوضات غير مباشرة مع ايران بوساطة اوربية في فينا، مع ابقاء جزء من العقوبات كأداة ضغط تفاوضية، اذ اثار هذا التوجه مخاوف المملكة العربية السعودية، التي رأت ان العودة للاتفاق النووي بمثابة تجاهل للمخاطر الاقليمية التي ترتبط بسلوك ايران، لاسيما بما يتعلق بدعمها للجماعات المسلحة وتوسيع نفوذها في منطقة الشرق الاوسط، مما انعكس بشكل سلبي على مستوى ثقة المملكة العربية السعودية بسياسة الولايات المتحدة الامريكية في المرحلة الاولى من ولاية بايدن. (مرزوق، ٢٠٢١)

حاولت المملكة العربية السعودية الضغط على الولايات المتحدة الامريكية بما لديها من اوراق اهمها ورقة النفط، لإعادة ضبط العلاقات بين البلدين، ولا سيما بعد الحرب الروسية الاوكرانية في ٢٠٢٢، التي دفعت روسيا الى اللجوء لقطع امدادات الغاز عن الدول الاوربية، كرد فعل للعقوبات الغربية التي فرضت عليها، استثمرت المملكة العربية السعودية هذه الاوضاع لرفع اسعار النفط وتخفيض انتاجه لتفادي انخفاض اسعاره، وكان القرار الاخير الذي ازم العلاقات الامريكية السعودية هو قرار (اوبك بلس) الذي اتخذته المملكة العربية السعودية والذي يقضي بتخفيض انتاج النفط اليومي نحو ٢ مليون برميل، مما يؤثر بشكل سلبي على الدول المستهلكة وفي مقدمتها حلفاء الولايات المتحدة الامريكية، وهذا مادفع الرئيس بايدن الى مراجعة مواقفه السابقة مع المملكة العربية السعودية، والتقليل من حدتها، ومن ثم القيام بزيارتها، اذ عكست هذه الزيارة ادارك الادارة الامريكية بأهمية الشراكة السعودية لضبط اسعار النفط وتجنب تأثيرها السلبي على الاقتصاد العالمي والامريكي.

(ناهض، ٢٠٢٢،ص. ٥)

اما ملف حقوق الانسان بقي حاضرا في الخطابات الرسمية، اذ رفعت ادارة بايدن حقوق الانسان كشعار للسياسة الخارجية الامريكية بعد ان تم تراجعه النسبي في عهد ادارة ترامب، ومنذ ان تولى الرئيس بايدن منصبه اكد على ان يكون في ولايته عنصرين رئيسين لتوجيه علاقات الولايات المتحدة الخارجية وهما تعزيز حقوق الانسان، والدفاع عن القيم الديمقراطية مما انعكس في الانتقادات العلنية التي وجهتها الولايات المتحدة الامريكية فيما يخص قضايا الحريات العامة، وملف المعتقلين، وقضية مقتل الصحفي جمال خاقشجي، اذ اصدرت ادارة بايدن تقرير استخباراتي يشير الى تورط ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في مقتل جمال خاقشجي، اكدت المملكة العربية السعودية على ان نتائج هذا التقرير "مسيئة وكاذبة". واصدرت وزارة الخارجية السعودية بيانا توضح فيه على ان: "حكومة المملكة ترفض رفضا قاطعا الاستنتاجات المهينة والكاذبة الواردة في التقرير عن قيادة المملكة ولا يمكن قبولها في اي شكل من الاشكال"، وهذا التقرير يشمل ايضا عدة حالات اخرى، مما ادى الى زيادة التوتر بين البلدين(مرزوق، ٢٠٢١،ص. ٢٢). على الرغم من ذلك لم تتحول قضية حقوق الانسان الى سياسة ضاغطة قادرة على احداث تحول جذري في طبيعة العلاقات الثنائية بين الطرفين، بل اقتصر ذلك على التصريحات السياسية والاجراءات الرمزية، مع بقاء التعاون الاقتصادي والامني بين الولايات المتحدة الامريكية والولايات المتحدة الامريكية، مما يعكس وعب الادارة الامريكية لحساسية الضغط الحقوقي على شريك استراتيجي مهم مثل المملكة العربية السعودية، وما يمكن ان يترتب عليه من تداعيات سياسية وامنية على المصالح الامريكية في المنطقة.

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

المحور الثالث

مستقبل السياسة الخارجية الامريكية تجاه المملكة العربية السعودية

اولا: مشهد استمرار الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية

يستند هذا المشهد الى فرضية مفادها استمرار الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في المستقبل المتوسط، وان هناك توجها كبيرا لتقوية هذه الشراكة والحفاظ عليها وتطوير اطر التعاون بين الجانبين ولا سيما في ظل التحولات الدولية الراهنة، اذ ان هناك شراكة متعددة تجاوزت الشراكة الامنية والاقتصادية، لتصبح شراكة تشمل جميع الجوانب مثل الاستثمار العسكري، والطاقة، والتكنولوجيا، الامن الاقليمي. وقد برزت اهمية هذه الشراكة عن طريق الزيارات الرسمية والاتفاقيات المتبادلة بين البلدين، التي تبين استمرار التواصل لتعميق التعاون في مختلف المجالات، ومما عكس اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالمملكة العربية السعودية كحليف رئيسي في المنطقة هي الزيارة الاخيرة للرئيس الامريكي دونالد ترامب الى المملكة العربية السعودية التي اكدت متانة هذه الشراكة واستمراها في أطارها الاستراتيجي.

فضلاً عن ذلك، تشهد العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية نموا وتوسعا كبيرا، وهذا ما يظهر بشكل واضح من خلال الاتفاقيات والشراكات التي عقدت بين البلدين، اذ تم انعقاد النسخة الثانية من منتدى الاستثمار السعودي- الامريكي ٢٠٢٥ تحت شعار "القيادة من اجل النمو، تعزيز الشراكة الاقتصادية السعودية الامريكية" والذي عقد في الولايات المتحدة الامريكية خلال زيارة ولي العهد سلمان بن عبد العزيز، اضافة الى توقيع اتفاقية الدفاع والشراكة الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي واكد الجانبين على ان هذه الاتفاقيات تفتح ابوابا جديدة للتعاون الاستراتيجي، وتؤكد متانة

العلاقة الثنائية بين البلدين القائمة على تبادل المصالح في مجالات الاقتصاد والامن والتنمية.(الرياض، ٢٠٢٥)

والى جانب الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية، تبرز شراكة امنية لا يمكن تجاهلها، اذ تبقى المملكة العربية السعودية حليفا اساسيا في منظومة الامن الاقليمي لدى الولايات المتحدة الامريكية، وخاصة في ظل التهديدات المتنامية مثل ايران والميلشيات المرتبطة بها في سوريا واليمن، لذلك وافقت وزارة الدفاع الامريكية في ٢١ مارس ٢٠٢٥ على صفقة محتملة لبيع اسلحة متطورة الى المملكة العربية السعودية تقدر بحوالي ١٠٠ مليون دولار، وهذا دليل على اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالمحافظة على تعاون عسكري- امني مستمر بين البلدين. (رويترز، ٢٠٢٥)

ومن خلال ما تقدم، يمكن القول ان استمرار الشراكة بين البلدين تتم في ضوء منطق "تغليب المصلحة على القيم" في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية، اذ يتم تقدم الاعتبارات الاقتصادية والامنية على الاعتبارات المعيارية عندما تتعلق الامور بمناطق تمتلك اهمية استراتيجية كبيرة كمنطقة الخليج العربي، اضافة الى ذلك يمكن فهم استمرار الشراكة ضمن نظرية الاعتماد المتبادل، التي توضح ان تشباك المصالح الامنية والاقتصادية يقلل بشكل كبير من احتمالية تفكك العلاقات بين الدول، حتى في حال تواجد خلافات سياسية، وهذا ما يفسر قوة العلاقات الامريكية-السعودية بالرغم من التغيرات في الادارات الامريكية والخطابات السياسية المرتبطة بها.

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٣) تموز. لسنة ٢٠٢٦م - ١٤٤٨ هـ

ثانياً: مشهد تراجع الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية

يقوم هذا المشهد على فرضية احتمالية قوامها تراجع الشراكة التقليدية بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية، اذ يشير المشهد الدولي الى نوعا من التحول في اولويات السياسة الخارجية الامريكية، اذ بدأت الولايات المتحدة الامريكية توازن بين التركيز على ملفات اشد تعقيدا مثل المنافسة مع الصين وروسيا، وبين التزاماتها التاريخية في الشرق الاوسط، وهذا التحول في الاولويات قد يجعل العلاقة مع المملكة العربية السعودية اقل اهمية في الاستراتيجيات الامريكية مقارنة عما كانت عليه في السابق، وهذا ما يفتح الطريق لإعادة تقييم مستوى الشراكة بين البلدين(شاهين، ٢٠٢٥،ص. ٢٦)

ومما يشير الى تراجع الشراكة هو وعي المملكة العربية السعودية بضرورة تنويع شراكاتها الدولية وعدم الاعتماد بشكل كامل على الولايات المتحدة الامريكية كمصدر اساسي للدعم الاقتصادي والسياسي، اذ تعمل المملكة العربية السعودية على بناء علاقات متعددة مع العديد من القوى العالمية، بما فيها دول اسيوية واوربية، في اطار رؤيتها الشاملة لتنويع مصادر القوة الاستراتيجية وتحويل الاقتصاد الوطني، اذ تتماشى هذه الرؤية مع التحولات الجيوسياسية الراهنة، حيث تسعى المملكة العربية السعودية الى خلق شبكة من الشراكات مما يمنحها مرونة اكبر في اتخاذ قرارتها السياسية والاقتصادية(الديني، ٢٠٢٥)

اضافة الى ذلك هناك بعض الادلة التي تشير الى ان الشراكة بين البلدين من الممكن ان تواجه تحديات عديدة ومؤثرة خاصة على المستوى الامني، ابرزها رغبة المملكة العربية السعودية بضرورة بناء قدرات امنية ودفاعية مستقلة عن الاعتماد التقليدي على الولايات المتحدة الامريكية، وهذا ما يمكن ملاحظته في مواقف المملكة العربية السعودية من بعض

الملفات الامنية الاقليمية، اضافة الى محاولاتها لاستكشاف تحالفات بديلة في مجال الردع الامني مثل باكستان، اذ يعكس هذا التوجه رغبة المملكة العربية السعودية في الحد من تبعية الامن السعودي لطرف واحد، مما يدل الى احتمال تراجع في عمق الشراكة بين البلدين على المدى البعيد (شاه، الدهان، ٢٠٢٥)

ومما يدل على تراجع الشركة بين البلدين هو تغيير الاولويات الاستراتيجية للقادة الامريكيين، فعلى الرغم من عمق الشراكة، الا ان العلاقات بين الطاقة والموارد والامن لم تعد هي الوحيدة المحرك للسياسة الخارجية الامريكية، الا ان الضغوط الداخلية الامريكية بدأت تزداد بما يخص المسائل القيمية مثل الحريات الاساسية وحقوق الانسان، ودور المملكة العربية السعودية في النزاعات الاقليمية، اذ ان هذه العوامل من الممكن ان تؤدي الى اعادة صياغة العلاقة بين البلدين بطريقة اكثر انتقائية، بدلا من الاعتماد الكلي على الاتفاقيات الشاملة(العربية، ٢٠٢٥)

وبعد الحديث عن المشاهد المستقبلية المحتملة، يبقى السؤال الذي لا بد الإجابة عنه وهو اي من المشاهد المستقبلية الاكثر ترجيحا، وطبقا لمعطيات البحث تبين ان المشهد الذي يعبر عن المستقبل هو مشهد استمرار الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، لأنها قائمة على مصالح استراتيجية قوية (الطاقة والامن والاستقرار الاقليمي)، اذ ان هذه المصالح تفوق اي ضغوط حقوقية او اختلافات سياسية.

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة الى ان السياسة الامريكية تجاه المملكة العربية السعودية تميزت بالتكييف مع المتغيرات الاقليمية والدولية، وهذا ما اتضح عند المقارنة بين عهدي الرئيس ترامب وبايدن، اذ بينت الخلفية التاريخية للعلاقات بين الطرفين على ان هناك اسس

استراتيجية متينة مبنية على التعاون في مجالات الامن، والطاقة، ومكافحة الارهاب، مما يوضح قوة العلاقة على الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية.

في عهد الرئيس الامريكي ترامب، امتازت السياسة الامريكية بالتقارب الواضح مع المملكة العربية السعودية في ملفات السياسة والاقتصاد، وهذا ما عزز الشراكة بين البلدين، وفي مقابل ذلك سعت ادارة بايدن لإعادة ضبط العلاقة بما ينسجم مع القيم الامريكية، خاصة في مجال حقوق الانسان، من دون التأثير على المصالح الامنية والاستراتيجية، وهذا ما يعكس مزيجا من السياسة الاخلاقية والبراغماتية في التعامل مع المملكة العربية السعودية.

إنَّ الشراكة الاستراتيجية بين البلدين ستبقى مستمرة الا انها ستواجه تحديات بسبب التغيرات في السياسية الدولية او تغير في الاولويات الاستراتيجية، اذ ان استمرار الشراكة بين البلدين يعتمد على التوافق في المصالح الامنية والاقتصادية، ومن الممكن ان يؤدي التركيز على الضغط الدولي والملفات الحقوقية الى تراجع بعض من جوانب الشراكة التقليدية.

وبناءً على ما تقدم، تبين البحث ان دراسة السياسة الخارجية الامريكية تجاه المملكة العربية السعودية تقدم رؤى مفيدة لفهم استراتيجيات الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط، ومدى تأثير على النظام الدولي والاستقرار الاقليمي.

المصادر

١-حمود، مايسة محمد. (٢٠٢٠). العلاقات الأمريكية–السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية (٢٠١١–٢٠١٦). المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

٢-موسى، رزق عطا. (٢٠١٢). الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية (١٩٩٠–١٩٩١) (رسالة ماجستير غير منشورة). فلسطين.

٣-محمود، فارس تركي. (٢٠٢٢). السياسة الخارجية تجاه السعودية (٢٠٠٩-٢٠١٦). مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد ٥٢.

٤-كوبيز، أنس، والخمليشي، سمر. (٢٠١٩). إدارة ترامب بين الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية. معهد الدراسات المصرية للدراسات السياسية والاستراتيجية . https://eipss-eg.org

٥-إعادة التوازن: دلالات زيارة الرئيس الأمريكي ترامب إلى السعودية. (٢٠١٧). مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة https://futureuae.com .

٦-بلانشارد، كريستوفر م. (٢٠٢١). المملكة العربية السعودية: الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة. خدمة البحوث في الكونغرس https://www.congress.gov/crs-product/RL33533

٧-حسن، مايسة خليل، وآخرون. (٢٠٢٥). انعكاسات تغير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط (٢٠١٧-٢٠٢٤). مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد ١.

٨-العلاقات الأمريكية السعودية: برود في عهد أوباما ودفء يعود مع ترامب. (٢٠١٨). وكالة الأناضول https://www.aa.com.tr

٩-خليل، مايسة، وعز الدين، نيبال، ومحمود، أحمد جلال. (٢٠٢٥). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية في ظل إدارتي ترامب (الفترة الأولى) وبايدن. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، جامعة السويس، العدد ١

١٠-بلانشارد، كريستوفر م. (٢٠٢١). العلاقات الأمريكية-السعودية. خدمة البحوث في الكونغرس https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF11746

١١-خلف، عارف محمد. (٢٠٢٥). السياسة الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية في عهد الرئيس جو بايدن. مجلة كلية التراث الجامعة، العدد ٣٥.

١٢-مرزوق، مايسة. (٢٠٢١، ١٥ أبريل). العلاقات الأمريكية-السعودية في ظل إدارة بايدن: معضلة تحقيق التوازن بين المبادئ والمصالح. المركز الديمقراطي العربي. https://democraticac.de/?p=74069

١٣-ناهض، عبد الله. (٢٠٢٢). تحديات العلاقات السعودية-الأمريكية في ظل إدارة الرئيس بايدن. مركز البيان للدراسات والتخطيط.

١٤-اتفاقيات وصفقات بـ ٥٧٥ مليار دولار. (٢٠٢٥). صحيفة الرياض. https://a6.alriyadh.com/issue/20931 .

١٥-البنتاغون: الخارجية الأمريكية تقر بيع أنظمة أسلحة دقيقة للسعودية. (٢٠٢٥). رويترز https://www.reuters.com/ar/business/5A5VKIKPONILHKKMGKYNS4XZGE-2025-03-20/

١٦-شاهين، طارق جرجورة. (٢٠٢٥). المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وأدوات حمايتها. المجلة العربية للعلوم والبحوث، العدد ٣.

١٧-الديني، يوسف. (٢٠٢٥). من الرياض إلى واشنطن: شريك لا يمكن تجاهله. ايلاف. https://elaph.com/Web/NewsPapers/2025/11/1582042.html

١٨-شاه، سعيد، والدهان، مها. (٢٠٢٥). تحليل اتفاقية سعودية تضع مظلة باكستان النووية في قلب مشهد الأمن بالمنطقة. رويترز. https://www.reuters.com/ar/world/FH6HCCGMZVNTFI2RGWAGEMPYQE-2025-09-19/

١٩-مسؤول أمريكي: شراكتنا بالسعودية متينة وولي العهد قاد بلاده نحو التنمية. (٢٠٢٥). العربية https://www.alarabiya.ne